## من الصحافة الإيرانية

خاص

### الحرب العسكرية والاقتصادية؛ واشنطن تصعّد وإيران تثبت معادلة الصمود

رأت صحيفة «ستاره صبح» أن الولايات المتحدة تعمل على الجمع بين الضغط العسكري والتصعيد الاقتصادي على إيران في محاولة جديدة لتوسيع نطاق المواجهة إلى ما وراء الميدان العسكري، والضغط للحصول على امتيازات في أي تفاوض مُقبل، معتبرة أن هذه السياسة لن تحقق لواشنطن أي انتصار، بل ستزيد من أعباء الأزمة وتدفع واشنطن نحو البحث عن مسار سياسي جديد يضمن لها الخروج من هذا المستنقع بأقل الخسائر. وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الثلاثاء ١ أيلول/سبتمبر، أن الهجوم الأميركي على جزيرة لارك والردّ الإيراني على القواعد الأميركية في المنطقة كشفا أن الضغوط العسكرية لم تتمكن من تغيير المعادلة القائمة، وأن كل تحرك عسكري أميركي يترك في المقابل تداعيات قتصادية على أسواق النفط والعملات والتجارة وأمن الاستثمارات.

وتابعت الصحيفة: أن واشنطن تعمل بالتوازي على تصعيد الحرب الاقتصادية عبر استهداف الشبكات المالية والاقتصادية الإيرانية في الخارج، ومحاولة دفع الدول التي تتعامل اقتصاديًا مع إيران إلى تشديد القيود عليها، في إطار استراتيجية تهدف إلى زيادة الضغط على الاقتصاد الإيراني؛ لكن رفض الصين وعدد من الدول لهذه السياسة سيُفشِلها في نهاية المطاف.

ولفتت الصحيفة إلى أن أي مواجهة في الخليج الفارسي ستؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والتجارة العالمية. وأوضحت أن استمرار التصعيد لن يخدم واشنطن، وأن تجاوز الأزمة بالنسبة لإيران يتطلب دبلوماسية نشطة والحفاظ على قنوات التفاوض والاستفادة من قدرات الدول المستقلة والشركاء الاقتصاديين، بما يحفظ مصالح إيران ويمنع تحويل الضغوط الاقتصادية إلى أزمة. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن إيران، رغم تعرضها لضغوط عسكرية واقتصادية متزامنة، تملك خيارات سياسية واقتصادية لمواجهة التصعيد، وأن العودة إلى التفاوض والتفاهم تبقى المسار الأكثر قدرة على احتواء الأزمة وإفشال رهانات الضغط الأميركي.

### من لارك إلى الأردن؛ الردّ الإيراني يبدّد أوهام ترامب في هرمز

اعتبر الكاتب الإيراني «حسين كيامنش» أن الردّ الصاروخي الإيراني على العدوان الأميركي على جزيرة لارك أكد مجددًا قدرة طهران على حماية سيطرتها على مضيق هرمز وفرض كلفة مرتفعة على أي محاولة أميركية لتغيير معادلة هذا الممر الاستراتيجي، مشيرًا إلى أن القوات الإيرانية استهدفت ستة مراكز عسكرية أميركية مهمة في الأردن، خلافًا لما ادّعاه الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز» الإيرانية، يوم الثلاثاء ١ أيلول/سبتمبر، أن الهجوم الأميركي على لارك جاء بهدف التأثير في إدارة إيران للمضيق، إلا أن الردّ الإيراني بالصواريخ والطائرات المسيّرة استهدف قاعدتي الملك حسين والأزرق في الأردن، بالتزامن مع استهداف قاعدة المنهاد في الإمارات، ما أظهر امتلاك إيران القدرة الكبيرة والجاهزية على ضرب مواقع عسكرية أميركية بعيدة عن الخليج الفارسي.

وتابع الكاتب: أن ادّعاءات واشنطن بشأن فتح مضيق هرمز وإزالة الألغام لا تنسجم مع الوقائع الميدانية، موضحًا أن القوات الإيرانية مازالت تملك أدوات التحكم بحركة الملاحة، وأن محاولة فرض مسار مغاير ستواجه بردّ حازم. ولفت كيامنش إلى أن التقارير المتعلقة بتراجع مخزونات الصواريخ الاعتراضية والأسلحة الاستراتيجية الأميركية، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالقواعد العسكرية في المنطقة، تكشف محدودية قدرة واشنطن على خوض مواجهة واسعة وطويلة مع إيران. وأوضح أن الهجوم الأخير يمنح إيران فرصة لإظهار قدراتها الدفاعية والصاروخية وتعزيز معادلة الردع، خصوصًا في ظل الضغوط الداخلية التي تواجه إدارة الرئيس الأميركي واقتراب انتخابات الكونغرس. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن استمرار التوتر بين إيران والولايات المتحدة سيجعل واشنطن أمام تكاليف متزايدة، وأن طهران قادرة على استخدام قدراتها العسكرية وإدارة مضيق هرمز لترسيخ المعادلة التي فرضتها خلال المواجهات الأخيرة.

### هرمز تحت سيطرة إيران؛ صواريخ طهران تهزّ الحسابات الأميركية

اعتبرت صحيفة «كيهان» أن التطورات الأخيرة في مضيق هرمز كشفت عن معادلة جديدة تفرض فيها إيران حضورها وسيطرتها على هذا الممر الاستراتيجي، بعدما واجهت التحركات العسكرية الأميركية بردود إيرانية متتالية، مؤكدة أن أي اعتداء أميركي سيقابله ردّ حازم ومباشر. وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم الثلاثاء ١ أيلول/سبتمبر، أن الهجوم الأميركي على جزيرة لارك أعقبه استهداف مواقع عسكرية أميركية في الأردن والإمارات، إلى جانب إسقاط طائرة مسيّرة أميركية وإصابة ناقلة نفط مخالفة، معتبرة أن هذه التطورات أظهرت قدرة إيران على الردّ وفرض كلفة مرتفعة على أي تحرك عسكري ضدها.

وتابعت الصحيفة: أن القوات المسلحة الإيرانية أكدت استمرار سيطرتها على مضيق هرمز، مشيرة إلى أن عبور السفن يخضع للتنسيق مع القوات البحرية الإيرانية، وأن أي محاولة للعبور من دون تصريح ستواجه برد حازم، فيما أعلنت وزارة الخارجية أن استهداف القواعد الأميركية في الأردن جاء في إطار الحق الأصيل لإيران في الدفاع المشروع عن نفسها.

ولفتت إلى أن حرس الثورة الإسلامية أعلن استهداف البنية التحتية ومواقع الطائرات في قاعدتي الملك حسين والأزرق في الأردن بالصواريخ الباليستية، فيما استهدف الجيش الإيراني مواقع للقوات الأميركية في قاعدة المنهاد بالإمارات بطائرات مسيّرة، كما أعلن إسقاط مسيّرة أميركية من طراز MQ-٩ فوق مضيق هرمز. ونوهت الصحيفة إلى أن طهران حذرت من أن استمرار الاعتداءات لن يغير معادلة السيطرة على المضيق، وأن أي إطلاق نار جديد سيواجه بردّ أقوى، مؤكدة أن إدارة هرمز دخلت مرحلة جديدة في ظل التطورات الراهنة. واختتمت الصحيفة بالتشديد على ضرورة رفع كلفة أي اعتداء عسكري واقتصادي على إيران، معتبرة أن ما يجري في مضيق هرمز يعكس تشكل نظام جديد قائم على قوة إيران وتراجع مرحلة الهيمنة الأميركية.

## قراءة صحيفة باكستانية لغياب العقلانية في البيت الأبيض

# على ترامب أن يقبل بالهزيمة أمام إيران

**الوفاق/** كتبت صحيفة «داون» الباكستانية، في افتتاحيتها تحت عنوان «ستة أشهر مضت»، إن «السلوكيات المتناقضة للمسؤولين الأمريكيين بعد خسارتهم أمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ميدان المعركة تعكس غياب العقلانية في بنية الحكم بالولايات المتحدة وداخل البيت الأبيض، في حين أن إيران عصية على الاستسلام، ويجب على ترامب -مع الإقرار بالهزيمة- أن يفكر في حفظ ماء وجهه وسمعة بلاده».

وأضافت الصحيفة، الصادرة باللغة الإنجليزية، «لقد مرّت ستة أشهر على بدء حرب أمريكا والكيان الصهيوني ضد إيران، وهي مغامرة باهظة التكلفة لم تصل إلى نهايتها بعد. وفي الواقع، فإن خطر نشوب عداءات ومواجهات جديدة قائم باستمرار على الرغم من مساعي دول المنطقة مثل باكستان وعُمان وقطر لإحياء مفاوضات السلام».

وجاء في سياق هذه الافتتاحية: لقد كانت هذه الحرب سوء تقدير بحسابات وأبعاد ترامبية، وبات لدى الرئيس الأمريكي وفريقه من دعاة الحرب خيارات «جيّدة» قليلة لحفظ ماء الوجه وإعادة قواتهم إلى الديار. ورغم استهداف المستويات العليا الدينية والسياسية والعسكرية في الأيام الأولى للحرب، إلا أن إيران نجحت في الدفاع عن نفسها، والآن لا تبدي قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أي رغبة في التراجع. وبدلاً من ذلك، يبدو أنهم مستعدون لخوض لعبة طويلة الأمد مع الأمريكيين. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة -بدلاً من أن تدرك فشل الخيار العسكري ضد طهران- تُصعّد حربها الاقتصادية ضد إيران، وتحذر الدول المستقلة من التعامل التجاري مع إيران. ورغم أن هذا الإجراء سيؤثر على الاقتصاد الإيراني -الذي صمد ونجا من الحظر لأكثر من أربعة عقود- إلا أنه من المستبعد جداً أن يدفع طهران لرفع الراية البيضاء، تماماً كما يؤكد وزير الخارجية الإيراني سيد عباس عراقجي، بقوله: «الضغط لا يُجدي نفعاً»». وتابعت صحيفة «داون» الباكستانية: إن «الصين، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم والشريك التجاري الرئيسي لإيران، لا تقبل بسياسة واشنطن هذه. وكما صرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، فإن بكين «تعارض إجراءات الحظر غير القانونية والأحادية الجانب». ولذلك، ومثلما عجزت الولايات المتحدة عن هزيمة إيران في ساحة المعركة، فإنها ستُمنى بالهزيمة في الجبهة الاقتصادية أيضاً». وأضافت الافتتاحية: إن «الحكومات الحكيمة تتعلم من أخطائها؛ لكن ربما تكون العقلانية عملة نادرة في البيت الأبيض بالوقت الراهن؛ وقد حان الوقت للولايات المتحدة لتنحي الغطرسة والأنانية جانباً، وتُلزم نفسها بإيجاد حل دبلوماسي مع إيران». وخاطبت الصحيفة ترامب قائلة: إن «القضية النووية ليست سوى صخب وضجيج يفوق أي تهديد حقيقي من جانب إيران، في حين أن إغلاق مضيق هرمز هو نتيجة مباشرة للعدوان الأمريكي، وتستخدم طهران هذا الممر المائي الحيوي كورقة تفاوض ومساومة لضمان مصالحها وأمنها». وفي ختام افتتاحيتها، شددت الصحيفة الباكستانية مخاطبة ترامب: «يجب على أمريكا، بدلاً من لعب دور شرطي العالم، أن تعيد تقييم دورها في منطقة غرب آسيا. دعوا دول المنطقة -لاسيّما إيران والدول العربية- تتوصل إلى إطار أمني مقبول للطرفين. وإذا كان للسلام طويل الأمد أن يستقر في المنطقة، فيجب على الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وضع حد لعدوانهما المسلح ضد الدول المستقلة، والسماح لشعوب المنطقة بإيجاد الحلول فيما بينها».

## رفض الصين للعقوبات الأمريكية؛ تعزيز الأداة الجيوسياسية لإيران

د. محمدمهدي مظاهري
أستاذ جامعي

بالتزامن مع البدء الرسمي للحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة ضد إيران، مع التركيز على أدوات العقوبات والعزل والضغط الاقتصادي، تبرز الآن، أكثر من أي وقت مضى، أهمية عدم انخراط القوى الكبرى الأخرى في العالم، ولا سيما الصين، في هذه السياسة. فهذا البلد، الذي تحول اليوم إلى قوة اقتصادية عظمى في العالم، هو الشريك الاقتصادي الأول لإيران، وعضو مؤثر في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، كما أنه عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وقد اضطلع، على الأقل خلال الحرب العدوانية الأخيرة ضد إيران، بدور بنّاء ومتوازن ومسؤول تجاه إيران. فمنذ شهر يونيو/ حزيران من العام الماضي وحتى الآن، حين شنت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني هجومين غير قانونيين على إيران وألحقتا أضراراً جسيمة بالبلاد، دعمت الصين موقف إيران في الدفاع عن أمنها وسيادتها الوطنية. واعتبرت وزارة الخارجية الصينية وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة الهجمات على إيران انتهاكاً للقانون الدولي، وأدانا اغتيال قائد الثورة الاسلامية الشهيد آية‌الله العظمى السيد علي الخامنئي(رض)، وطالبا بالوقف الفوري للعمليات العسكرية واستئناف المحادثات. وفي أحدث موقف رسمي لها، رفضت بكين بوضوح وحزم العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب والعابرة للحدود، وأعلنت أن علاقاتها مع إيران محددة بالكامل في إطار القانون الدولي، وأن الصين ستدافع بكل إمكاناتها عن مصالحها المشروعة في علاقتها مع إيران. وعلى الرغم من هذه المواقف الداعمة والموقف القانوني الصيني، وأهمية هذه القوة الآسيوية بالنسبة إلى إيران، ولا سيما في مرحلة الحرب والعقوبات الاقتصادية الراهنة، فإنه من الضروري أن نلقي نظرة واقعية ودقيقة على مختلف أبعاد العلاقات بين البلدين، حتى يتسنى، من خلال فهم الظروف الموضوعية والملموسة للعلاقات الثنائية، تعزيز فاعلية هذه العلاقات في مرحلة الضغط والعقوبات.

لدى الصين، منذ مارس/ آذار ٢٠٢١، اتفاق شامل للتعاون الاستراتيجي مع إيران. واستناداً إلى الوثيقة التي نشرتها وزارة الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد جرى إعداد وإقرار برنامج التعاون الشامل الممتد لـ٢٥ عاماً في ثلاثة أبعاد، هي: السياسي-الاستراتيجي، والاقتصادي، والثقافي.

- البُعد السياسي-الاستراتيجي: تعزيز التعاون الثنائي في المنظمات الإقليمية والدولية، والتفاعلات الدفاعية.

- البُعد الاقتصادي: مشاركة إيران في مبادرة «الحزام والطريق»، والاستثمارات الصينية في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية للنقل والمواصلات.

- البُعد الثقافي والاجتماعي: توسيع التبادلات الجامعية والسياحية والرياضية، والتعاون الإعلامي.

وإذا غضضنا الطرف، في المرحلة الراهنة، عن البُعد الثالث بسبب ظروف الحرب، فإنه ينبغي القول بشأن البُعدين الآخرين إن الصين، على الصعيد السياسي-الاستراتيجي، وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن وشريكاً اقتصادياً لإيران، تقدم دعماً سياسياً لمواقف طهران في المحافل الدولية. وإن إعلان الصين مؤخراً عن الشرعية القانونية لعلاقاتها مع إيران سيُنشئ درعاً قانونياً-دبلوماسياً مهماً في مواجهة العقوبات الأمريكية الجديدة؛ إلا أن بكين، على الصعيد العملي، لا تزال تتبنى حسابات حذرة في مجالات مثل استخدام حق النقض أو التعاون الدفاعي-العسكري، كما ينفي المسؤولون الصينيون الأنباء المتعلقة ببيع أسلحة ومعدات دفاعية ثقيلة لإيران. أما على الصعيد الاقتصادي، فيشير التقرير الجديد الصادر عن مركز أبحاث غرفة إيران إلى الفجوة بين الإمكانات الكامنة والمتاحة من جهة، والوقائع التشغيلية الفعلية في العلاقات بين طهران وبكين من جهة أخرى. وتظهر دراسة البيانات الرسمية المتعلقة بحجم الاستثمارات الصينية في إيران خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٥، والتي أمضت أربعة أعوام منها في مرحلة ما بعد توقيع وثيقة التعاون الاستراتيجي الشامل، أن إجمالي الاستثمار الصيني المباشر في إيران خلال هذه الفترة البالغة ٢٠ عاماً لم يتجاوز سقف ٤/٧ مليارات دولار؛ في حين ضخّت بكين، خلال الفترة نفسها، مئات المليارات من الدولارات في أسواق واقتصادات بعض دول المنطقة، مثل باكستان والعراق والإمارات والسعودية. ووفقاً لتقرير مركز أبحاث غرفة إيران، فإن العوامل الرئيسية وراء عدم النجاح في استقطاب الحدّ الأقصى من الاستثمارات الصينية تتمثل في عوائق من قبيل «العقوبات الدولية»، و«التحديات المصرفية والمالية الداخلية»، و«غياب المؤسسات المستقرة وضمانات الاستثمار».

وخلال فترة الحرب أيضاً، كان دعم الاقتصاد الصيني المحلي وحماية السوق العالمية للطاقة من الصدمات الشديدة جزءاً من أولويات السياسة الاقتصادية لبكين. وبعبارة أخرى، فإن الصين، التي تأتي بعد الولايات المتحدة، باستهلاك يومي يبلغ ١٩ مليون برميل، في صدارة مستهلكي النفط الخام في العالم، باستهلاك يومي يبلغ ١٦/٣٧ مليون برميل؛ تمكنت، في بعض المراحل التي أعقبت الهجمات الأمريكية والصهيونية على إيران وإغلاق مضيق هرمز، من إدارة أثر الصدمة في سوق النفط من خلال خفض الواردات المباشرة والسحب من مخزوناتها الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات، في رأي بعض المحللين، اتُّخذت أساساً للحفاظ على الاقتصاد الداخلي الصيني، فإن نتيجتها الجانبية تمثلت في الحيلولة دون حدوث قفزة هائلة في أسعار النفط، الأمر الذي ساعد واشنطن في إدارة التداعيات الاقتصادية للحرب. كما تسعى هذه القوة الشرقية العظمى، من خلال إطلاق مسار جديد للملاحة البحرية عبر المحيط المتجمد الشمالي، يُعرف باسم «طريق الحرير الجليدي»، إلى إيجاد مسارات بديلة وتجنب مواطن الضعف في الممرات المائية الجنوبية. وعلى الرغم من أن هذا المسار يواجه قيوداً موسمية وبيئية، فإنه يدل على مساعي بكين لتنويع طرقها التجارية. ومع ذلك، فإن تأكيد بكين الجديد على حماية مصالحها في إيران ورفضها الحازم للعقوبات الأمريكية يدل على أن الصين تدرك جيداً الأبعاد الجيوسياسية لصمود إيران في مواجهة الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، أدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال صمودها في الدفاع عن نفسها والحيلولة دون تحقيق الولايات المتحدة انتصاراً سهلاً وخاطفاً، دوراً محورياً في إضعاف مصداقية الولايات المتحدة ومكانتها المهيمنة، وإلحاق الضرر بمخزوناتها الاستراتيجية العسكرية-الاقتصادية، بوصفها القوة العظمى المنافسة الرئيسية للصين. ومن ثم، فإن من الحقائق الجيوسياسية التي لا يمكن إنكارها أنه مادامت إيران، باعتبارها ثقلاً قوياً في غرب آسيا، تشغل قسماً كبيراً من التركيز العسكري والتسليحي والمالي والدبلوماسي للولايات المتحدة، فلن تكون واشنطن قادرة على «التركيز الكامل على احتواء الصين في شرق آسيا» ومتابعة قضية تايوان بجدية. إنطلاقاً من ذلك، وبالاستناد إلى الموقف الصيني الحازم مؤخراً في رفض العقوبات، يتعين على السلك الدبلوماسي الإيراني الدخول في مفاوضات نشطة مع بكين. فالموقف الجديد لبكين يدل على أن هامش المناورة التفاوضية لإيران قد تعزز؛ ولذلك ينبغي لإيران أن تدخل المفاوضات لا باعتبارها «طرفاً واقعاً تحت الضغط»، بل باعتبارها «طرفاً مؤثراً في التوازن الإقليمي». ولا تقتصر أوراق القوة الإيرانية في هذه المفاوضات على «النفط الرخيص» و«الموقع الترانزيتي»، وإنما تشمل أيضاً «قدرتها على الحفاظ على توازن القوى في منطقة غرب آسيا» وتحولها إلى أداة جيوسياسية قوية في التنافس الهيمني بين الصين والولايات المتحدة.

ويمكن لإيران أن تنقل إلى بكين، خلال المفاوضات، هذه الرسالة: بما أن الصين رفضت رسمياً العقوبات وأكدت الحفاظ على مصالحها في إيران، فمن المتوقع أن تتحول هذه المواقف السياسية إلى فرص مالية مستدامة، واستثمارات في البنية التحتية، ومشتريات مضمونة للطاقة. وينبغي لفت انتباه بكين إلى أن تكلفة الحفاظ على إيران مستقرة وقوية بالنسبة إلى الصين أقل بكثير من التكلفة التي ستتحملها بكين في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة المتفرغة من إيران والشرق الأوسط في منطقة المحيط الهادئ. وبالطبع، إلى جانب الاستفادة من هذه الورقة، يتمثل الحل الطويل الأمد لاستقطاب أقصى قدر ممكن من التعاون الصيني الفاعل في إطار الاتفاق الشامل للتعاون الاستراتيجي، في العمل على إعادة الاستقرار والأمن المستدام إلى البلاد، وإصلاح الهياكل المصرفية وتيسير قوانين الاستثمار، وتطوير العلاقات التجارية-الاقتصادية مع الشرق والغرب وتحقيق توازن فيها، وتهيئة الظروف التي تجعل الحضور في السوق والجغرافيا الإيرانية بالنسبة إلى بكين «ضرورة استراتيجية منخفضة المخاطر»، لا «خياراً مرتفع التكلفة في مواجهة الولايات المتحدة».